الفساد بوصفه أداة للنفوذ الإقليمي

دراسة حالة النفوذ السعودي في اليمن

أكرم صالح العجي
كلية الشريعة والقانون برداع – جامعة البيضاء
alajiakram32@gmail.com

الملخص

يتناول البحث ظاهرة الفساد بوصفها أداة للنفوذ الإقليمي من خلال دراسة حالة النفوذ السعودي في اليمن منذ ستينات القرن العشرين وحتى عام 2025. ويوضح كيف جرى توظيف الفساد بشكل ممنهج لتعزيز النفوذ السعودي، عبر رعاية شبكات من النخب السياسية والقبلية، وتقديم دعم مالي وانتقائي ساهم في إضعاف مؤسسات الدولة، وتوجيه القرار السيادي بما يخدم المصالح الاستراتيجية للسعودية. تكشف الدراسة أن الفساد في اليمن لم يكن نتيجة محلية بحتة، بل تجلى كأداة خارجية وظيفية أسهمت في ترسيخ النفوذ الجيوسياسي السعودي، وقد أدى ذلك إلى تكريس حالة من التبعية البنيوية طويلة الأمد، في بيئة مؤسسية هشة تتسم بفساد مزمن، الأمر الذي أضعف فرص الاستقلال الوطني. ويخلص البحث إلى أن أي جهود فعالة لمكافحة الفساد في اليمن لا يمكن أن تنجح مالم تقترن بتفكيك منظومات النفوذ الخارجي، وبناء مؤسسات وطنية مستقلة تستند إلى مبادئ السيادة والشفافية والمساءلة.

الكلمات مفتاحية: الفساد، الفساد الجيوسياسي، التدخل السعودي، النفوذ الإقليمي.

Corruption as a Tool for Regional Influence: A Case Study of Saudi lnfluence in Yemen

Abstract

This study examines corruption as a tool of regional influence through a case study of Saudi intervention in Yemen from the 1960s up to 2025. It highlights how corruption has been systematically employed to strengthen Saudi influence by fostering networks of political and tribal elites, and by providing selective financial and cultural support. These practices contributed to the weakening of state institutions and the redirection of sovereign decision- making in ways that served Saudi strategic interests in Yemen.The study shows that corruption in Yemen is not merely a domestic phenomenon, but rather an externally driven mechanism that has played a pivotal role in consolidating Saudi geopolitical leverage. This has led to the entrenchment of a long-term state of dependency within a structurally fragile environment characterized by institutional dysfunction and persistent corruption, which ultimately led to diminishing opportunities of national independence. The study concludes that any effective anti-corruption effort in Yemen cannot succeed without dismantling the external influence networks and building sovereign, independent institutions rooted in transparency and accountability.

Keywords: *corruption,, geopolitical corruption, Saudi intervention, regional influence.*

المقدمة:

منذ ستينات القرن العشرين لم تغب السعودية عن المشهد السياسي اليمني، بل ظلت حاضرة بأدوات متعددة، تفاوتت بين التدخل العسكري وبين مزيج من الأدوات السياسية والاقتصادية والدينية، التي مارستها لضمان استدامة نفوذها وتحقيق مصالحها. وقد ارتبط هذا النفوذ بتحولات داخلية وإقليمية، من نشوء النظام الجمهوري في شمال الوطن عام 1962، مرورًا بالوحدة اليمنية 1990، ووصولاً إلى ثورات الربيع العربي 2011، وما تبعها من أزمات داخلية افضت فيما بعد إلى صراعات مسلحة في العديد من دول المنطقة ومنها اليمن. التي أصبحت منذ انطلاق ثورة الشباب أكثر انكشافًا امام التدخلات الخارجية بشكل عام وامام التدخل السعودي بشكل خاص.

لم يكن التدخل السعودي مجرد تفاعل سياسي عابر، بل عملية ممنهجة ومستمرة تهدف إلى إبقاء اليمن في دائرة التأثير السعودي، ويعد الفساد أحد أكثر الأدوات التي وظفت لتعظيم نفوذها وتنفيذ اجندتها في البلد.

يهدف هذا البحث إلى تفكيك العلاقة العضوية بين الفساد والنفوذ السعودي في اليمن، من خلال تتبع آليات التأثير التي مارستها السعودية على الحكومات اليمنية المتعاقبة، وتحليل كيف ساهم دعمها لوكلائها المحليين في تقويض اليمن وانتهاك سيادته.

أهمية البحث:

يعد هذا البحث مساهمة نوعية في فهم العلاقة بين الفساد والنفوذ الخارجي، عبر دراسة الحالة اليمنية كنموذج للهيمنة السعودية، وتأتي أهمية البحث من كونه يتجاوز التناول التقليدي للفساد بوصفه ظاهرة داخلية، إلى اعتباره أداة استراتيجية بيد الفاعليين الخارجيين. كما يكشف البحث عن الآليات التي استخدمت لتعزيز النفوذ السعودي، وبيان مدى تأثيره على الدولة والمجتمع، وعلى تفاقم مشكلة الفساد في اليمن.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في التساؤل التالي:

كيف وظفت المملكة العربية السعودية الفساد كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي في اليمن؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة التالية:

1. ما هي الآليات التي استخدمت لتعزيز النفوذ السعودي؟
2. ماهي طبيعة العلاقة بين القوى اليمنية والسعودية؟
3. ماهي تداعيات النفوذ السعودي على اليمن؟

اهداف البحث:

1- التعرف على دور الفساد الجيوسياسي في إضعاف وتفكيك الدول.

2- إيضاح دور الفساد في تعزيز النفوذ السعودي في اليمن.

3- إبراز أدوار السعودية، وتفسير طبيعة علاقتها بالقوى المحلية في اليمن.

مناهج البحث:

المنهج التاريخي التحليلي: لتتبع مسار النفوذ السعودي منذ الستينات، وتوضيح كيف تحول الفساد من أداة مؤقتة إلى أداة مستدامة لتكريس النفوذ.

المنهج الوصفي التحليلي: يسعى هذا المنهج إلى صف وتحليل الكيفية التي تحول فيها الفساد، وفقًا للتفسيرات النظرية إلى أداة جيوسياسية بيد الفاعلين الدوليين. ولوصف آلياته المرتبطة بالنفوذ السعودي، وتفسير كيف تم توظيفه من قبل السعودية لتعزيز نفوذها في اليمن، وتحليل الآثار المترتبة على ذلك.

الدراسات السابقة:

دراسة (الخضري، 2024) **بعنوان: التدخلات الخارجية في اليمن" خلال ستين عامًا – المظاهر والدوافع والمآلات"**

تكمن أهمية الدراسة في أنها تناولت ظاهرة التدخل الخارجي بشكل، على اعتبار أن الظاهرة لازمت الساحة الوطنية منذ ثورة 26 سبتمبر 1962، حتى الوقت الراهن. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم التدخلات في اليمن، كانت باستدعاء الداخل. وأن السعودية تسعى لبسط نفوذها وإحكام سيطرتها عليه وتعطيل تقدمه نحو بناء دوله وطنيه مستقلة.

دراسة (المحوري، 2024) **بعنوان: الفساد السياسي وتأثيره على مؤسسات الدولة في اليمن**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد السياسي واسبابه وعلاقته بانتشار الفساد العام في الدولة، وتداعياته على مؤسسات الدولة في اليمن. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التداخل بين الدور السياسي والدور المؤسسي يؤدي إلى انتشار الفساد، وأن الظاهرة في اليمن تحولت بفعل الفساد السياسي إلى ممارسات اجتماعية مقبولة. كما أن الصراعات تعد بيئة مثالية للفساد، وأن القطاع الخاص يتكيف مع الظاهرة.

دراسة (مجاهدي، 2020) **بعنوان: التدخل الخارجي وأثره على استقرار الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة التدخل السعودي في اليمن**

تكمن أهمية لدراسة كونها تسلط الضوء أهم التحديات التي تواجه كيان الدولة في الوطن العربي، ممثلة في ظاهرة التدخل في الشؤون الداخلية، حالة التدخل السعودي في اليمن، بهدف رصد أسباب التدخل السعودي، وانعكاساته على استقرار الدولة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التدخل العسكري الذي قادته المملكة في مارس 2015، قد أسهم في تعميق المعاناة الإنسانية،

وتردي الأوضاع المعيشية وتسبب في تهجير الآلاف من السكان، وكان سببًا رئيسيًا في حالة اللاستقرار التي تعيشها اليمن.

دراسة (المزوغي، 2020) **بعنوان: فعالية السياسية الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية (2011-2020)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل السياسية السعودية وقياس مدى فاعليتها تجاه اليمن. وكذلك المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية للأزمة.

وقد توصلت الدراسة إلى فشل كل الجهود السياسية للمملكة لحل الأزمة اليمنية، وإلى فشل قوتها العسكرية في إعادة الرئيس هادي إلى صنعاء، وأن العمليات العسكرية أدت إلى ازمة اقتصادية وإنسانية وتسببت في قتل وتشريد الآلاف.

دراسة (باسويد، 2020) **بعنوان: أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال المدة 1990- 2018**

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة وأنواع الفساد في اليمن، وقياس أثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اعتمدت على المنهج الوصفي الإحصائي والمنهج التحليلي الإحصائي والمنهج الكمي القياسي، لتحليل الظاهرة وعرض تطورها وقياس أثرها من خلال معامل الانحدار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد في اليمن يتسم بالطابع المناطقي وإلى تزايد انتشاره اثناء التوترات والحروب، وأن لوبي الفساد السياسي والاقتصادي والعسكري أهم أعمدة الفساد. إضافة إلى أن زيادة درجة الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.66% وإلى زيادة معدل الانفاق على التعليم بنسبة 0.5% والاستثمار بنسبة 1.5%

دراسة (العجي، 2015) **بعنوان: الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة: حالة الجهاز الحكومي اليمني**

هدفت الأطروحة إلى الوقوف على واقع الفساد ومظاهره وآلياته، وأسباب انتشاره، وتداعياته، وعلى جهود الحكومة في مكافحته. اعتمدت على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون والمنهج البنيوي الوظيفي

وقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد في اليمن قد تجاوز مرحلة الظاهرة ليتحول إلى أداة من أدوات الحكم والإدارة. وإلى تعدد مؤشراته وآلياته، واتساع الممارسات الفاسدة من قبل كبار الموظفين وصغارهم، وتحول الإدارة الحكومية إلى بؤرة منتجة للفساد والمفسدين، وإلى تعدد عوامل انتشاره، وأثاره. إضافة إلى ضعف الجهود الحكومية في مكافحته.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات والبحوث السابقة:

تمتاز هذه الدراسة بأنها تسعى لتغطية الفجوة العلمية التي تركتها البحوث والدراسات المشار إليها أعلاه. حيث ناقشت الدراسات المتعلقة بموضوع الفساد. الفساد في اليمن باعتباره مشكلة داخلية، ناتجة عن اختلالات بنيوية ومؤسسية في الدولة. وتناولت الدراسات الأخرى موضوع التدخل باعتباره أحد أدوات السياسية الخارجية التي تستخدمها الدول تحقيق مصالحها خارج حدودها. فيما هذه الدراسة جمعت بين الفساد والتدخل الخارجي تحت عنوان مركب يتناول الفساد في بوصفه أداة للنفوذ الإقليمي. وهو بذلك لا يركز على الفساد الداخلي فقط، بل يوسع الإطار ليربطه بأهداف الهيمنة والتدخل الخارجي. بمعنى أن هذ الدراسة تمتاز بمنظور تحليلي جديد ينظر إلى الفساد بوصفه أداة جيوسياسية وظفتها السعودية لتعزيز نفوذها في اليمن، وليس فقط كظاهرة داخلية تؤثر على الدولة والمجتمع.

اقسام البحث:

المبحث الأول: الفساد بوصفه أداة للنفوذ الجيوسياسي: مقاربة نظرية

المبحث الثاني: الفساد بوصفه أداة للنفوذ السعودي في اليمن

المبحث الثالث: تداعيات النفوذ السعودي على اليمن

المبحث الأول: الفساد بوصفه أداة للنفوذ الجيوسياسي: مقاربة نظرية

قبل الدخول في أي دراسة علمية لا بد من البدء بالمفاهيم الأساسية، لأنها تعد خطوة في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع والظاهرة قيد الدراسة. وكذلك من الضروري الرجوع إلى النظريات المفسرة له، لمعرفة عوامل ظهوره. في هذا السياق أرجعت بعض النظريات الفساد إلى الظروف الاجتماعية التي يمر بها البلد، ومنهم من يبرره بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي، وآخرون يرجعونه إلى طبيعة العلاقات الدولية، ويرون ضرورة ربطه بالعوامل الخارجية (ليمام، 2011، 85). لذلك سنقوم بتحديد مفهوم الفساد والفساد الجيوسياسي، ثم سنتعرف إلى الاتجاهات النظرية، التي اعتبرت الفساد سبباً خارجيًا، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الفساد والتدخلات الخارجية.

اولاً: مفهوم الفساد والفساد الجيوسياسي

لضبط مفهوم الفساد لا بد من البدء بالمعنى اللغوي للمصطلح. وكلمة فساد في اللغة العربية مصدر وفعلها فسد، ويقال (فَسدَ) الشيء، يفسدُ بالضم (فسادًا) فهو (فاسد) و (أفسده ففسد) والمفسدة هي ضد المصلحة (الرازي، 1983، 503). وفسد اللحم أنتن وعطب، وفسد العقد بطل، وفسد الرجل: جاوز الصواب، وفسدت الأمور: اضطربت وأدركها الخلل (عطية، وآخرون، 2004، 688). في اللغة الإنجليزية، فكلمة فساد (corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني (Rumper) بمعنى الكسر، أي أن شيئًا تم كسره، وهذا الشيء قد يكون أخلاقيًا أو

اجتماعيًا أو قاعدة إدارية، بفعل غير قانوني أو غير أخلاقي أو غير عرفي لبلوغ غاية معينة (بقدي، 2012، 17).

وتطرح مسألة تعريف المفهوم في الاصطلاح إشكالية بين الباحثين لاعتبارات عده، إلا أن البنك الدولي عرفه بأنه" إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية "(مسعد، 2012، 66). فيما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه " سوء استغلال السلطة، من أجل تحقيق مكاسب شخصية".

في هذا السياق نلاحظ أن التعريفات السابقة، لم تحط بكافة أبعاد الفساد، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في المفهوم بما يتوافق مع أبعاده التي تخطت حدود الدول. خاصة وأن المفاهيم السابقة ركزت على استغلال السلطة أو الوظيفة بهدف تحقيق مكاسب خاصة، بمعنى انها ركزت على الفساد كمشكلة أو خلل داخلي محصور ضمن حدود الدولة التي تعاني منه، دون الأخذ في الاعتبار بأن الفساد بات اليوم أحد أدوات السياسة الخارجية الأكثر فاعلية في اختراق الدول وتوسيع النفوذ. لاحتواء ذلك النقص نضع مصطلح **"الفساد الجيوسياسي"** كمفهوم في هذه الدراسة (**تعريف إجرائي**) : يشير إلى " مجمل الممارسات التي تعتمدها المملكة العربية السعودية لتعزيز نفوذها في اليمن عبر آليات فساد منظم، مثل: دعم القوى المحلية الفاسدة، اضعاف وتفكيك مؤسسات الدولة، السيطرة على القرارات السيادية، استغلال إمكاناتها الجيوسياسية لتحقيق مكاسب استراتيجية، والتي يتم قياسها من خلال تحليل البحوث والدراسات، وتصريحات المسؤولين والتقارير الصحفية، ورصد التغيرات السياسية التي أحدثها التدخل خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1962 وحتى 2025"

ثانيًا: المقاربات النظرية لفهم الفساد بوصفه أداة للنفوذ الجيوسياسي

يمكن فهم العلاقة بين الفساد والنفوذ الجيوسياسي من خلال المقاربات النظرية التالية:

1-النظرية الواقعية:

تعد النظرية الواقعية إحدى النظريات السياسية التي تهتم بتحليل السياسة الخارجية للدول، أو السياسات الدولية، وتقوم هذه النظرية على افتراض حالة الفوضى في النظام الدولي، وهذه الفوضى تجعل الدول في حالة صراع مستمر من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية. وفقًا "لهانز مورجانثو" مؤسس النظرية الكلاسيكية فأن الطبيعة البشرية وراء كل شيء آخر، وأن في الطبيعة البشرية تجد القوانين الحاكمة للسياسة الدولية جذورها، وكذلك فأن العالم هو نتاج للقوى الكامنة في الطبيعة البشرية (وهبان، 2016، 16). وأن السياسية الدولية ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، وأن العلاقات الدولية بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها إلا قانون المصلحة القومية (العرقان،2022، 23).

فيما ترى الواقعية الجديدة أن الطبيعة الفوضوية التي تحدد سلوك الدول، وليس الطبيعة البشرية، وذلك بسبب غياب السلطة التي تفوق سلطات الدولة على المستوى الخارجي (العريقان، 2022 ،20). وأرجعت سلوك الدولة الخارجي إلى تأثير بنية النسق الدولي، الذي يتكون حسب "كينيث والتز" من مجموع القوى الكبرى، التي تسعى للحفاظ على مصالحها. وتتفق النظريتان على أن القوة فوق القانون، ولا مكان للقيم الأخلاقية في السياسات الخارجية للدول، حيث تعد المصلحة أعظم قيمة أخلاقية. ووفقًا لـ"شوار زنبرجر" فأن كل الوسائل التي تلجأ إليها الدول في سبيل الحفاظ على الذات مبررة (وهبان، 2016، 16).

بناءً على ذلك فأن الفاعلين الأساسين في النظام الدولي هي الدول، التي تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية والجيوستراتيجية في بيئة تتسم بالفوضى، وأن سلوكها السياسي يتمحور حول القوة والمصلحة الذاتية، ما يدفعها إلى التصرف ببراغماتية للحفاظ على مصالحها، حتى لو تطلب الأمر استخدام وسائل غير قانونية أو غير أخلاقية، لذلك قد ينظر إلى الفساد كضرورة أو أمر مبرر طالما كان ذلك يخدم مصالحها.

2-نظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية في عقد الستينات من القرن العشرين، نتيجة لفشل نظرية التحديث في تقديم تفسير مقنع لظاهرة التخلف في دول العالم الثالث، لأنها حاولت البرهنة على أن التخلف حالة متأصلة في طبيعة البنى الاجتماعية لتلك البلدان، ولم تنتج عن الاستعمار (عبد الحي،2018، 5). على عكس ذلك ترى نظرية التبعية أن التخلف في دول العالم النامي يرجع إلى المتغيرات الخارجية التي أحدثها في الاندماج في النظام الرأسمالي.

يجادل منظرو النظرية على أن التنمية التي تتم داخل بلدان العالم الثالث هي تنمية تابعة أو تنمية للتخلف، نتاجًا لتوسع الدول الاستعمارية وإخضاع الاقتصاد المستعمر لحاجاتها (عبد الحي، 2018، 8). ويرى أخرون أن مضمون العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، علاقة سيطرة واستغلال مارستهما بلدان المركز تجاه بلدان التخوم التي اضطرت إلى الرضوخ. وقد لجأت بلدان المركز إلى آليتين تمكنت بفضلهما من الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية، تتمثل الأولى في تحويل قسم كبير من قوتها إلى شركاتها العملاقة المتعددة الجنسية، والثانية "تغليف" قوتها ونفوذها بالمساعدات الخارجية، والعمل عبر منظمات متعددة الأطراف بشروط مجحفة جدًا بمصالح البلدان المتخلفة (صايغ، 1992، 92).

بناءً على ذلك فإن الفساد لا تبرره عوامل بنائية داخلية للدول النامية، بل يجد تفسيرًا له في طبيعة النظام الدولي. حيث تبرز دور العلاقات غير المتكافئة بين المركز والأطراف في تغذية الفساد. ويتعزز من خلال قيام دول المركز، برشوة النخب المحلية، وسعيها إلى تشجيع قيام برجوازيات وطنية من قبيل منحها الإعانات المالية، أو إشراكها في جزء من الفائض، مقابل حصولها على الولاء ودعم أواصر التبعية (ليمام، 2011، 90)

وعليه، فإن اعتماد الدول النامية على الدعم المقدم من الفاعلين الدوليين أو الإقليميين يخلق بيئة غير متوازنة تجعل حكومات الدول المتلقية أكثر عرضة للضغوط الخارجية، مما يؤدي إلى تأكل مؤسسات الدولة الوطنية، واضعاف سيادتها، ويساعد على نمو شبكات فساد، نتيجة لغياب آليات الرقابة والمساءلة. وعادة ما تستغل النخبة الحاكمة المدعومة من الخارج مثل هذه الأوضاع لمراكمة الثروات بدلا من تحقيق التنمية.

3-نظرية الدولة الفاشلة:

ظهرت هذه النظرية كمفهوم تحليلي في تسعينات القرن الماضي، وتطورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بمخاطر الدول التي تعاني من ضعف السيطرة المركزية وتهديدات الأمن الإقليمي والعالمي (بوزيدي، 2018، 63-65).

والدولة الفاشلة وفقًا لهذه النظرية، هي الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة سيادة القانون (بوزيدي،60). ويرى "مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان" أن الدولة الفاشلة كمفهوم تحليلي" هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، أنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي"(برابح وقوي، 2021، 1686).

بناءً على ذلك فالدولة تصبح فاشلة عندما تفقد قدرتها على احتكار العنف المشروع، وإدارة الموارد وتقديم الخدمات، وبسط سيادتها على أراضيها. وحسب تقرير مؤشرات الدولة الفاشلة الصادر عن صندوق السلام العالمي، فإن هشاشة أو فشل الدول يقاس وفقًا لعدة مؤشرات مثل: التدخل الخارجي، شرعية الدولة، فساد النخب، تدهور الخدمات العامة، انقسام المؤسسات...الخ. (العجي، 2020، 133). المفارقة الأساسية وفقًا لهذه النظرية، أن الفشل لا ينتج فسادًا داخليًا فقط، بل يجعل الدولة أكثر قابلية للاختراق من قبل القوى الخارجية، التي عادةً ما تستثمر ذلك الفشل، عبر أدوات غير مشروعة لبناء نفوذ لها داخل الدولة المستهدفة. ويعد الفساد في بعده الجيوسياسي أحد أهم الأدوات التي يتم استخدامها من قبل الفاعلين الدوليين والإقليميين لتعزيز النفوذ والسيطرة.

ثالثًا: العلاقة بين الفساد والتدخلات الخارجية

الفساد كمشكلة داخلية ترجع إلى عدد من المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية، التي تعبر عن وجود خلل في إدارة الدولة وانحرافًا عن الأسس التي أنشأت من أجلها المؤسسات المعنية بتنظيم العلاقة ما بين المواطن والدولة (السن، 2009، 447). كما أنها تعد مؤشرًا ودلالة قوية على أن الدولة ما هي إلا جهازًا يعبر عن مصالح النخبة الحاكمة. ما يؤدي إلى تآكل الدولة من الداخل، وانهيار أجهزتها، وتفاقم المشاكل والأزمات الداخلية، ولا يقتصر ذلك على زعزعة آمن واستقرار الدولة واستنزاف مواردها فحسب، بل يتعداه إلى فتح الباب أمام التدخلات الخارجية واختراق السيادة الوطنية. بمعنى أن خطورة الفساد لا تكمن فقط في كونه نشاطًا داخليًا يفضي إلى تراكم الثروة في أيدي النخبة الحاكمة، بل في أنه يشكل ثغرة استراتيجية تستغلها القوى الخارجية لاختراق الدول وإحكام السيطرة عليها.

إن تفسير وتحليل ظاهرة الفساد في بعدها الداخلي يشيران إلى أن الفساد يعد مصدر خطر يهدد الدولة، ويجعلها أكثر انكشافًا امام القوى الخارجية، التي عادة ما تستغل الأوضاع المضطربة التي يتركها الفساد للتدخل في شؤون الدول الأخرى، بحجة محاربة الفساد أو إعادة الاستقرار، بينما الهدف الحقيقي هو تعزيز النفوذ وإدامة التبعية. في ظل هذه البيئة يعد الفساد في بعده الدولي أو الإقليمي أحد الأدوات التي تعتمد عليها القوى الخارجية لاختراق الدول واخضاعها، سواءً من خلال استخدام المال لتشكيل نخب محلية موالية لها، أو عن طريق استغلال النفوذ والمكانة للضغط على الأنظمة الحاكمة في الدول المستهدفة لتمرير اتفاقيات أمنية أو عسكرية أو اقتصادية بما يخدم مصالح تلك القوى. مما يؤدي إلى إضعاف الدولة وتفكيكها، إضافة إلى تعزيز فرص انتشار الفساد، وإعادة انتاجه.

وجدير بالذكر أن التدخلات الخارجية، تلعب دورًا معقدًا في تشكيل الديناميات السياسية والاقتصادية داخل الدول، وغالبًا ما تكون هذه التدخلات عاملاً رئيسيًا في تعزيز الفساد أو الحد منه حسب طبيعة الأهداف والمصالح التي تحركها. فمنذ الحقبة الاستعمارية، وحتى اليوم، استخدمت القوى الكبرى التدخل كأداة لتحقيق نفوذ جيوسياسي. وفي كثير من الحالات، لم تسهم هذه التدخلات في تحقيق الاستقرار والتنمية، بل أوجدت بيئة خصبة لنمو الفساد. الأمر الذي يجعل العلاقة بين التدخلات الخارجية والفساد علاقة معقدة، حيث يمكن أن الفساد لا يؤدي فقط إلى تأكل الدولة من الداخل، بل يشكل منفذًا استراتيجيًا للاختراق الخارجي.

المبحث الثاني: الفساد بوصفه أداة للنفوذ السعودي في اليمن

يحتل اليمن موقعًا مركزيًا في الحسابات الاستراتيجية للسعودية، باعتبارها تشكل عمقًا استراتيجيا لها، ومصدرًا من مصادر أمنها القومي، ويتميز اليمن بممراته الحيوية وانفتاحه على المحيط الهندي الذي يعد مسلكًا مهمًا لتصدير النفط السعودي، إضافة إلى انها تعد حلقة وصل بين الشرق والغرب، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يعد أحد أهم طرق التجارة العالمية. فضلاً عن ذلك، تعتبر اليمن البوابة الجنوبية للسعودية، ولهما من الروابط المشتركة ما يعزز أواصر الأخوة ويدعم حسن الجوار ويحقق المصالح المشتركة، لكن قد تفقد تلك الروابط فاعليتها عندما تكون التوجهات السياسية متباينة وميزان القوى غير متكافئ. وهذا ما حدث فعلاً في إطار العلاقة بين البلدين، حيث رمت السعودية بكل ثقلها من أجل اخضاع اليمن لضمان استجابته لمصالحها وتطلعاتها الجيوسياسية في الجغرافيا اليمنية. هناك اعتقاد راسخ لدى صانع القرار السعودي بأن قوة اليمن وتطوره يمثلان خطرًا حقيقيًا على أمن المملكة. استنادًا إلى وصية أوصاها الملك عبد العزيز آل سعود لأبنائه " إن عليهم أن يذكروا دومًا أن ضمان رخائهم مرهون ببؤس اليمن" و "أن يحاذروا من يمن موحد، فهذا خطر عليهم وعلى المملكة " (هيكل،2003، 120). لذلك اعتمدت السعودية على مجموعة من الآليات غير المشروعة التي تضمن نفوذها وتحقيق طموحاتها الجيوستراتيجية. وتتمثل هذه الآليات في الآتي:

اولاً: المال السياسي بوابة العبور السعودي إلى اليمن

كثيرًا ما وسمت السياسة السعودية تجاه اليمن بأنها سياسة توسعية مسيجة بالأطماع التدخلية، لأن وجود دولة قوية وموحدة في خاصرتها الجنوبية يعد تهديدًا لهيمنتها على الجزيرة العربية، وفقًا للحسابات السعودية. لذلك حرصت الرياض منذ عقود على توظيف قدراتها الاقتصادية لاستقطاب القوى اليمنية إلى صفها، لتحقيق أمور عده، منها إضعاف الدولة ومنع أي شكل من أشكال الوحدة، إضافة إلى منع أي قوة اجنبية من بناء قواعد تأثير لها في اليمن. وبما أن النظرة السعودية لليمن ما زالت سلبية (حلواني، وآخرون، 2019، 307). لذلك لم تستثن المملكة أي أداة إلا ووظفتها في علاقتها باليمن، ويعد المال السياسي أحد أهم الأدوات، التي كان لها حضور فاعل منذ ستينات القرن الماضي، وحتى اللحظة.

سخرت الرياض قدراتها المالية لخدمة القوى الملكية التي فرت إلى أراضيها بعد قيام الثورة اليمنية، محاولة بذلك إعادة تثبيت الحكم الملكي في الشطر الشمالي من الوطن، لكن جهودها باءت بالفشل. إلا أنها لم تيأس فضخت مزيدًا من الأموال، التي أطالت أمد الحرب بين الملكيين والجمهوريين، والتي أفضت في نهايتها إلى عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في 23 يونيو 1970، وكان من نتائجه تمكن الرياض من اختراق صفوف الجمهوريين، والإمساك بكل خيوط اللعبة السياسية، عقب وصول الإماميين إلى مؤسسات الدولة الجديدة، وكلل ذلك بتشكيل ما عرف باللجنة الخاصة التي تولت إدارة الشأن السياسي اليمني من خلال صندوق هذه اللجنة، الذي عمل بشكل كبير على إرباك جهود تأسيس الدولة لمصلحة مراكز النفوذ المرتبطة بالمملكة (البكيري، 2015، 98). وقد اتهمت بدعم الانقلاب الذي تم ضد القاضي عبد الرحمن الإرياني ماديًا من خلال توزيع (20.000) دولار على كل عضو في مجلس القيادة الذي تولى السلطة، كما وزعت اموالاً على شيوخ القبائل والضباط مع مرتبات شهرية (البرهاوي،2016، 127).

هذا وقد اشارت مؤسسة تشاتام هاوس، بأن إجمالي الميزانية السنوية للجنة الخاصة تقدر بحوالي (3,5) مليار دولار سنويًا منذ السبعينات وحتى عام 2000 حيث خفضت اللجنة عملية الانفاق بعد ترسيم الحدود في السنة ذاتها (هيل، نونمان،2011، 8)، ووفقًا للمصادر الإعلامية فإن أكثر من (216) شخصية يمنية كانت تتلقى مخصصات شهرية عبر هذه اللجنة، ومن ضمنهم عددًا من الشخصيات السياسية والعسكرية والاجتماعية (اليوم الثامن،2018). وفي هذا السياق فقد اعتراف الشيخ أمين العكيمي أحد مشائخ الجوف باستلامهم مخصصات مالية من قبل السعودية، وقال –أيضًا- أن الفرق بين المشائخ وقيادات الدولة يكمن في ذهاب المشائخ عن طريق البر بينما يذهب المسؤولون عن طريق الجو لتحصيل تلك المبالغ (آليات التأثير السعودي، 2012).

لقد استغلت المملكة المال بصورة غير مشروعة في علاقتها مع اليمن، فتمكنت من نسج خيوط علاقاتها، من خلال مراكز القوى داخل مؤسسات الدولة، وهو ما أفقد البلد استقلاله وعرضه في كثيرًا من المراحل إلى موجات من العنف. ومما هو جدير بالذكر أن الارتهان للمال السياسي يعد من أهم الظواهر التي عرفتها اليمن منذ القدم، لكن الجديد هو اتساع دائرة الارتهان والاسترزاق، خاصة منذ عام 2015. فبعد أن كانت ظاهرة الاسترزاق محصورة في عدد من القيادات والوجاهات الاجتماعية، إلا انها اليوم طالت معظم المسؤولين المدنيين والعسكريين داخل مكون الحكومة المقيمة في الرياض، وبعض الإعلاميين، والوجهاء المحليين في المناطق الشرقية من اليمن.

لذلك، نرى أن النفوذ السعودي تمدد بصورة تدريجية عبر بوابة المال، وهو ما أضعف مركزية الدولة اليمنية، حيث أصبح ولاء الكثير من النخب المحلية مرتبطًا بالمصالح

السعودية بدلاً من المصالح الوطنية، ولم تقتصر مساوئ هذا المال اعلى إفساد النخب المحلية، بل إنه ساهم في إضعاف وتقزيم الحكومة المعترف بها دوليًا، وعطل مؤسسات الدولة وعمق الانقسامات دخل مكوناتها، ما أدى إلى استدامة النفوذ السعودي. وعليه نرى أن اعتماد السعودية على المال في علاقتها باليمن، ليس سوى جزء من استراتيجية أوسع تتبعها لتوسع نفوذها، وإن ارتهان القوى المحلية للمال السياسي، ليس وليد اللحظة، بل تراكم عبر عقود من الزمن نتيجة عوامل عده، أبرزها عجز القوى المحلية عن الوقوف أمام الإغراءات المادية التي تقدمها الرياض، وخلو الساحة من نخبة وطنية مؤمنة بالمصلحة العامة.

ثانيًا: المساعدات الاقتصادية أداة للتمكين والسيطرة

تعد المساعدات الاقتصادية تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول النامية، بهدف الخروج من الحالة المزرية التي تعيشها والنهوض بالعمل التنموي. لكن على الرغم من أهمية هذه المساعدات، إلا انها في كثير من الأحيان تكون بمنزلة عائق أمام مسيرة الدول المتلقية، بسبب استعمالها على نحو يخدم الطرف المانح لها ولا يخدم الطرف المتلقي (عبد الحي، وليد، 2019). واليمن كغيرها من دول العالم الثالث، التي اعتمدت على تلك المساعدات، وتزداد حاجتها إلى هذه المساعدات بشكل أكبر في مراحله الاضطرابات والأزمات، وهو ما جعلها في حالة من التبعية السياسية والاقتصادية للدول المانحة، لا سيما السعودية، التي سعت وما زالت تسعى للتأثير على اليمن بكل الطرق والوسائل المتاحة، لضمان استجابته لتطلعاتها الجيوسياسية.

لذلك، حرصت القيادة السعودية منذ وقت مبكر على توظيف المساعدات كوسيلة لتحقيق اهدافها، فقدمت خلال الفترة 1975- 1986 قرابة ثلث مليار دولار مقابل تنفيذ عدد من المشاريع ودعم الموازنة العامة. وبسبب الموقف اليمني من غزو صدام للكويت عام 1990، قامت الرياض بقطع الدعم، وعلى إثره دخلت البلد في ضائقة اقتصادية شديدة، جعلتها أكثر عرضة للضغوط السعودية بخصوص ترسيم الحدود، التي تمت في 21 يونيو2000م، وعلى ضوئها استأنف مجلس التنسيق اليمني السعودي اعماله بعد انقطاع دام 12 عامًا، وعادت المساعدات، وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتراجعت نسبة تحويلات المغتربين اليمنيين لتصل عام 1998 إلى 1,202 مليار دولار، بعد أن كانت 227.4 مليون في عام1992 (الجزيرة الاخبارية، 2000).

لم تكتف السعودية بالدعم المباشر، بل أنها نشطت دبلوماسيًا لجلب المساعدات الدولية من خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن عام 2006، وقدم خلاله (4.7) مليار دولار دعم للاقتصاد اليمني. كما استضافت الاجتماع الرسمي الثاني لمؤتمر المانحين في أيلول 2012، وفيه تعهدت الدول المانحة، بتقديم نحو (6.4) مليار دولار لإعادة إعمار اليمن (مركز الاتحاد للأخبار، 2012). وخلال الفترة من 2015 إلى 2021 نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة نحو 601 مشروعًا انسانيًا بمبلغ 3,4 مليار دولار (العبدلي، 2023). وفي إطار سعيها لإنقاذ العملة الوطنية من الانهيار وتمويل الموازنة العامة قدمت خلال الفترة 2018- 2024 حوالي مبلغ 7.2 مليار دولار. وعلى الرغم من ضخامة تلك المساعدات، إلا أن أنها لم تحقق أي أثر إيجابي لوقف تدهور العملة. وهذا يشير إلى أن الودائع والمنح لم تقدم بهدف دعم الاقتصاد، بل استخدمت كأداة للضغط السياسي، بدليل أن معظم ذلك الدعم ارتبط بإجراء تغييرات لمسؤولين كبار، بما في ذلك الإطاحة بالرئيس هادي ونائبه علي محسن الأحمر، وتعيين مجلس القيادة بديل عن الرئيس الشرعي بشكل مخالف للدستور اليمني (قائد، 2025).

من خلال ما سبق تبين أن المساعدات الاقتصادية لم تكن إلا جزءًا من استراتيجية أوسع تعتمد عليها الرياض في تحقيق طموحاتها الجيوسياسية، لذلك فأن أثار هذا الدعم يتجاوز البعد الاقتصادي إلى ابعاد سياسية واجتماعية، وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل ساهمت هذه المساعدات في استقرار اليمن، أم أنها كانت وسيلة لتعزيز النفوذ السعودي وإبقاء البلد في حالة تبعية دائمة؟ للإجابة على ذلك، من الضروري تحليل آليات هذا الدعم، واستكشاف مدى مساهمته في بناء دولة مستقرة أم ابقائها في حالة تبعية دائمة.

على مدى أكثر من خمسة عقود قدمت السعودية لليمن مليارات الدولارات على صورة منح أو دعم للميزانية العامة أو ودائع بنكيه وغيرها، لكن غالبًا ما كانت هذه المساعدات تخضع لمعايير سياسية تتماشى مع مصالح الرياض. وما يؤكد ذلك هو إيقاف السعودية مساعداتها للخطة الثانية عام 1980، لغرض تغيير اليمن الشمالي موقفه من اليمن الجنوبي. إضافة إلى أن حكومة عدن رفضت في العام 1989 عرضًا سعوديًا بتقديم مساعدات مالية مقابل حل قضية الحدود (ردمان، 2022، 7). وفي 2024، عارضت قرار محافظ البنك المركزي اليمني، الذي طالب فيه البنوك الأهلية التي تقع في صنعاء بنقل نشاطها إلى عدن، بهدف تضييق الخناق على السلطة الحاكمة في صنعاء، التي على إثره هددت باستهداف السعودية، مما دفعها إلى إيقاف ذلك القرار.

يمكننا القول إن المساعدات السعودية أسهمت في بعض الفترات في منع انهيار الاقتصاد اليمني، إلا انها غالبًا ما تأتي

كرد فعل على أزمات سياسية، كحلول مؤقته، مما أبقى اليمن في حالة من التبعية، وهذا يعكس الإرادة السعودية في إبقاء البلد في حالة ضعف دائم حتى يسهل التحكم به، وابقاءه ضمن دائرة نفوذها. وبما أن منح هذه المساعدات تخدم الأجندة السعودية أكثر من المصالح اليمنية، فهذا يعد أحد أوجه الفساد الجيوسياسي، حيث لم يكن الدعم مجرد مساعدة إنسانية أو تنموية، بل أداة سياسية استخدمت لتعزيز النفوذ والسيطرة على القرار اليمني.

ثالثًا: الوهابية بوصفها أيديولوجيا موجهة لاختراق المجتمع اليمني

أدت الوهابية دورًا رئيسيًا ليس في تكوين هوية الدولة السعودية وإضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة، بل وفي تأسيس نفوذها الخارجي، فمن خلال الثروة النفطية الضخمة التي تفيض بها اراضيها، تمكنت الرياض من تعزيز علامتها التجارية الإسلامية " الوهابية" في جميع أنحاء العالم. وبلغ إجمالي ما انفقته نحو 75- 100 مليار دولار لتصدير هذه الأيديولوجية (صحيفة الاستقلال، بدون تاريخ).

لقد شكلت الطفرة الاقتصادية بعد اكتشاف النفط السعودي عامل جذب للكثير من اليمنيين الباحثين عن مصدر للرزق، فكانت البيئة الجديدة التي وصلوا اليها امن أهم العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل العقل اليمني الوافد، وتهيئته لاعتناق المذهب الوهابي قبل انتقاله في ثمانينات القرن الماضي إلى اليمن علي يد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. كما قامت بتمويل العديد من المساجد والمعاهد والمراكز الدينية، التي بدورها تكفلت بنشر المذهب الوهابي، ويعتبر مركز دار الحديث بمثابة نقطة انطلاق للحركة السلفية في البلاد. وسبق أن وضعت الرياض لبنة التغيير الأولى بالتعاون مع التيار الديني الذي كان ضمنيًا يمثل الإخوان المسلمين، وخلال الفترة 1973- 1974 أرسلت 22 معلمًا سعوديًا إلى اليمن، للتدريس في المعاهد العلمية، التي تبنت منهجًا دينيًا معاديًا للأفكار القومية واليسارية. (المسلمي، 2015). في مطلع 2011 شهد تيار السلفية في اليمن تحولاً جديدًا، حيث ظهر تيار متنصل عن مبادئ السلفية التقليدية، التي تلزمه بطاعة ولي الأمر، فوقف إلى جانب ثورة الشباب. وخلال هذه الفترة ظهرت العديد من المكونات السلفية، تحت مسميات مختلفة، غير أن هذه المكونات حلت نفسها وأعلنت عن تشكيل كيان سياسي جامع تحت اسم (اتحاد الرشاد اليمني)، وفي 2013، أعلنت قيادات سلفية أخرى تأسيس حزب السلم والتنمية (ضيف الله، فؤاد، 2021، 5-6).

يمكن القول إن التحولات التي شهدتها الحركة السلفية في اليمن، لم تكن نتاجًا عن تحول في وعي وإدراك العقل السلفي ورغبة في العمل السياسي، بقدر ما هي انحيازًا للمال المتدفق من دول الجوار، وتحولاً في الولاءات للخارج، وهذا ما نستشفه من سياق الهجوم المتبادل بين مقبل الوادعي وأحد تلاميذه. حين قال الشيخ الوادعي عن الشيخ محمد المهدي " أصبح ذنبًا لعبد الرحمن عبد الخالق، من أجل الدينار الكويتي، لأن سعره اليوم مرتفع. ومما شاع عن الشيخ مقولة: " اشتراكم عبد الرحمن عبدا لخالق بدنانيره". وما كان من المهدي إلا الرد عليه بقوله: " واشتراكم ربيع المدخلي بريالاته" (الدغشي، 2014، 42).

لا نجادل أن قلنا إن الأيديولوجيا إذا استخدمت لتحقيق مصالح جيوسياسية على حساب المجتمعات، فإنها تتحول إلى أداة فساد سياسي. وفي الحالة السعودية –اليمنية، تم توظيف الوهابية لاختراق المجتمع وتفكيك البنى الدينية التقليدية، مما أدى إلى إذكاء النزاعات الطائفية لاحقًا. وقد استفادت الرياض من التوسع السلفي، حيث تمكنت من تعزيز شبكة نفوذها عبر السلفيين المحليين، الذي يعدون جزءا اساسيًا من شبكة نفوذها في البلد (ناجي، أحمد، 2022).

لقد وظفت السعودية هذه القوى ضد خصومها السياسيين، أو الدينين. مما عزز من الانقسام الديني المدفوع بأفكار عابرة للحدود الوطنية. وعقب استيلاء جماعة أنصار الله على صنعاء في سبتمبر 2014، استغلت الرياض الفرصة لتحقيق اجندتها فاستمالت الجماعات الدينية إلى صفها، وتم توجيه ألتها الإعلامية بتصوير الصراع في اليمن على انه صراع طائفي، وهو ما انعكس فعلاً على طبيعة الخطاب الإعلامي للفرقاء المحليين. وعلى الرغم من تراجع مكانة السلفية داخل السعودية، إلا أنها تسعى إلى تعميمها في اليمن، لأن السعوديين يعتقدون أن السلفيين استثمار أكثر من مناسب، فهم في الأغلب سوف يتفهمون سياستهم الخارجية، وسوف يشكلون سندًا حقيقيًا لتوجهاتها في اليمن (شمسان، وآخرون، 2021، 78). واستمرارًا لهذه السياسة عمدت إلى انشاء قوات سلفية خارج هياكل قوات الجيش وغير خاضعة لوزارة الدافع اليمنية (شمسان، وآخرون، 77). لا شك أن السعودية وجدت ثلاثة دوافع أساسية لتوطيد علاقتها مع الجماعات السلفية في اليمن. يتمثل الدافع الأول: التصدي للتمدد الشيعي في المنطقة. فيما يتمثل الثاني: تعزيز شبكة نفوذها عبر السلفية المدخلية المعادي للديمقراطية والمعارضة السياسية. أما الدافع الأخير: فيتمثل في اضعاف وتفكيك اليمن لضمان بقاءه تحت دائرة هيمنتها.

رابعًا: التدخل العسكري بوصفه أداة لتحقيق الطموحات الجيوسياسية

بدأت السعودية بتوظيف قوتها العسكرية في علاقتها مع اليمن منذ ستينات القرن الماضي، حيث دعمت الملكيين في الحرب الأهلية التي نشبت مع الجمهوريين خلال الفترة (1962 - 1970). لمنع قيام نظام جمهوري في اليمن، خشية أن تنتقل الأسس الفكرية والسياسة التي تبناها الأحرار اليمنيين، إلى أراضيها مما قد يقوض حكم الأسرة، ويهدد أمنها، كون اعتناق مثل هذه الأفكار الدخيلة على المنطقة اهم ما يزعزع عرش المملكة. وخلال تلك الفترة لم تكتف السعودية بتقديم الدعم المالي والعسكري، وانما استدعت المرتزقة ودفعت لهم بسخاء حتى وصل عددهم عند حصار صنعاء 1967 إلى عشرة آلاف مرتزق، فضلاً عن فتح معسكرات التدريب، كما أصبحت طريقًا للدعم الذي تقدمه بريطانيا وإيران (البرهاوي، 2012، 121). وفي الشطر الجنوبي من الوطن وقفت إلى جانب المعارضة ودعمتها ماديًا وعسكريًا. ووصل بها الأمر إلى التدخل المباشر من خلال توجيه ضربات جوية لقوات اليمن الديمقراطي المرابطة في منطقة الوديعة الحدودية في عام 1969 (جويس،1993، 145).

لم يكن التدخل المباشر للسعودية، إلا استثناءً فالأصل هو التدخل غير المباشر، سواء عبر بوابة المال أو عن طريق السلاح. ففي حرب صيف 1994 استمالت القوى المحلية المطالبة بالانفصال إلى صفها ودعمتهم بالمال والسلاح. واثناء اندلاع حروب صعدة عام 2004، وقفت إلى جانب الحكومة لمواجهة الحوثيين، ثم قامت بالتدخل المباشر من خلال توجيه ضربات جوية لمواقعهم. وفي مارس 2015، نفذت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية هجومًا مباشرًا على صنعاء. وبعد الفشل العسكري الذي منيت به هذه القوات، تبين أن ادعاءات السعودية لمناصرة الشرعية ليست سوى غطاء للتموضع العسكري في البلد. حيث فرضت واقعًا جديدًا عام 2017، قبل أن تنسحب في أواخر 2021 من جميع المناطق باستثناء قاعدة عسكرية في مديرية الغيضة عاصمة محافظة المهرة (ردمان، نفسه، 15).

تأسيسًا على ذلك يمكننا القول إن تحقيق الأهداف الجيوسياسية للمملكة، مرهون ببقاء اليمن هشة، وهو ما دفع الرياض إلى إبقاء السلطة المعترف بها دوليًا خارج الجغرافيا اليمنية، مما أدى إلى تآكل نفوذها، وحولها إلى مجرد أداة لتحقيق مصالحها. وعليه فإن استخدام الأداة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية، يعد أحد اشكال الفساد الجيوسياسي، عندما يكون الهدف منه تحقيق مصالح ضيقة، أو تعزيز الهيمنة على حساب الاستقرار والسيادة الوطنية للدول الأخرى.

المبحث الثالث: تداعيات النفوذ السعودي على اليمن

لطالما شكلت القوى المحلية في اليمن عاملًا حاسمًا في تحديد مسار البلد، ليس من خلال قدرتها على بناء دولة وطنية مستقلة، بل بسبب ارتهانها المستمر للأطراف الخارجية. حيث تحولت القوى المحلية إلى أدوات لتنفيذ اجندات خارجية. وتعد السعودية الفاعل الرئيسي الذي نجح عبر استراتيجيات متعددة في عقد صفقات فاسدة مع القوى المحلية، لضمان نفوذها في البلد وإبقائه في حالة من الضعف والتبعية. وهذا يشير إلى أن ارتهان هذه القوى للسعودية لم يكن مجرد استجابة طارئة لظروف سياسية أو اقتصادية، بل كان خيارًا استراتيجيًا اتخذته العديد من النخب المحلية لضمان حصولها على المال. وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما تداعيات النفوذ السعودي على اليمن؟ لبيان ذلك سنناقش الآتي:

اولاً: تداعيات النفوذ السعودي على الدولة

تعرف الدولة العاجزة بأنها الدولة التي تفتقر إما إلى القدرة أو إلى الإرادة. والمفتقرة إلى القدرة هي ذات أجهزة ضعيفة، لا تستطيع فرض سيادة القانون، ولا يتم تنفيذ أحكامه. أما المفتقرة إلى الإرادة، فهي دولة لا تقوى على اتخاذ القرارات من دون موافقة القوى المهيمنة عليها، سواء كانت داخلية أم خارجية (الشرجبي، 2011، 138). وحسب مؤشرات صندوق السلام للفترة 2008- 2024 يلاحظ أن اليمن تقع ضمن دائرة الدول الأكثر فشلاً في العالم. وهذا يشير إلى أن اليمن أقرب إلى الانهيار والتفكك، ومرد ذلك يعود إلى تقاطع العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية في تكوين أزمة الدولة اليمنية، ويمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل سياسية كان تعثر إرساء دعائم دولة وطنية فيها يعزى في جانب مهم منه إلى التدخلات السعودية: الأولى (1962-1989)، الثانية: (1990-2010)، والثالثة: (2011-2025).

المرحلة الأولى: (1962-1989)

لم يكن مفاجئًا أن تقف السعودية موقفًا معاديًا ورافضًا لنشوء أي نظام جمهوري في منطقة الجزيرة العربية، لأنها كانت تشعر بأنها مهددة بالانقراض، بعد سقوط الأنظمة الملكية في عدد من الدول العربية، لهذا وقفت منذ الوهلة الأولى ضد النظم الجمهورية التي نشأت في شطري اليمن، وسخرت كل امكانياتها لدعم القوى الملكية في حربها ضد النظام الجمهوري في شمال الوطن (1962-1970).

بعد هذه الحرب تحولت السعودية إلى داعم للسلطة، لكن في المقابل لم تقطع الدعم عن القوى التقليدية، لضمان نفوذها. وهذا

مكنها من التغول أكثر، ووصل بها الأمر إلى التدخل في تعيين المسؤولين. إضافة إلى توجيه سياسة البلد بما يخدم اجندتها. كما قامت بدعم الانقلابات العسكرية، وتغذية الصراعات بين شطري اليمن لوأد أي تقارب قد يؤدي إلى تحقيق الوحدة. كما سعت إلى اضعاف حكومة عدن، عن طريق دعم المعارضة الجنوبية.

المرحلة الثانية: (1990-2010)

شكلت ولادة الجمهورية اليمنية في مايو 1990، صدمة كبيرة للرياض لأسباب عدة. منها تنامي القلق السعودي من وجود ديمقراطية برلمانية فاعلة في شبه الجزيرة العربية (دي جونسن، 2021، 11). وأن الوحدة قد تثير تجدد النزاع على الحدود (ردمان، نفسه، 7). وعلى الرغم من أن الرياض لم تبد معارضة علنية للوحدة، إلا أن موقف اليمن من غزو الكويت، حول التوجس السعودي من الوحدة إلى سياسة عداء. وترجم هذا الموقف بدعم مشروع الانفصال، اعتقادًا منها بنجاحه، لكن بعد أن فشل المشروع اضطرت للتكيف مع الوضع الجديد. في هذا الصدد قدمت الرياض مقترحًا لإنشاء خط انابيب يمر عبر شرق اليمن لتصدير النفط السعودي، ووافق الرئيس صالح من حيث المبدأ، لكنه أصر على تولي اليمن كافة الترتيبات الأمنية انطلاقًا من مبدأ السيادة، وهو ما عارضته الرياض. وبعد تأكد الرئيس صالح من قيام المملكة بتمويل قوى الانفصال، ابلغها بموافقته على ترتيبات امنية مشتركة لخطوط الانابيب، وردت بأنها لن تقبل بأقل من السيادة الكاملة على هذه الخطوط (الإرياني،2021). بعد ترسيم الحدود عام 2000، ونشوب حروب صعدة، استأنفت السعودية دعمها للدولة وللقوى التقليدية، مما أسهم في تمكين الفاعلين من غير الدولة.

المرحلة الثالثة: (2011-2025)

بعد سقوط نظام الرئيس صالح، دخلت السعودية كفاعل مباشر في رسم ملامح المرحلة الانتقالية، عبر المبادرة الخليجية التي بموجبها تم ترتيب خروج آمن لصالح مقابل تسليم السلطة لنائبة عبدربه منصور. ورغم أن المبادرة حافظت على منع انهيار البلد، إلا أنها قيدت مطالب قوى التغيير، وحافظت على بنية النظام القديم.

عقب وصول هادي إلى السلطة كمرشح وحيد في انتخابات غير تنافسية. وخلال هذه الفترة تركت الرياض الساحة اليمنية محكومة بميزان التدافع، مما أتاح لجماعة الحوثي تحقيق انتصارات عدة على المستويين العسكري والسياسي (طنين، 2023، 33). فكان قرار السعودية بالذهاب إلى الحرب في مارس 2015، لكنه كان قرارًا نابعًا عن قلق جيوسياسي وطموحات توسعية، وليس لدعم عودة الشرعية كما تدعي. لا نجادل أن قلنا إن الجار الجنوبي المثالي بالنسبة للسعودية هو يمن ضعيف ليس بوسعه تحديها، ولكن ليس ضعيفًا لدرجة بقائه خطرًا على حدودها (دي جونسن،11)، لهذا استغلت تدخلها في الحرب لإضعاف سلطات الدولة، وفرض الوصاية على قرارات الرئيس هادي، قبل أن تنزع السلطة دون ارادته، وتمنحها لمجلس القيادة الرئاسي. الذي بدوره أصبح مزدوج التبعية بين السعودية والإمارات. وفي ظل العلاقة غير المتكافئة التي تربط الحكومة بالسعودية، لم يعد العالم يتعامل مع اليمن ككيان، بل يتعامل معه كملف سعودي. وباتت الرياض تتصرف في الجغرافيا اليمنية، وكأنها جزء من أراضيها، خاصة في المناطق الشرقية.

ثانيًا: تداعيات النفوذ السعودي على المجتمع اليمني

يعد النفوذ السعودي في اليمن ظاهرة متجذرة في التاريخ، إلا إن هذا النفوذ بلغ ذروته خلال الفترة الممتدة من 2011-2025، ما أدى إلى تحولات بنيوية عميقة داخل المجتمع اليمني، تجاوزت البعد السياسي والعسكري إلى التأثير المباشر في النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية. وذلك من خلال مجموعة من السياسات والممارسات التي عمقت الانقسامات الداخلية، واعاقت تشكيل دولة وطنية جامعة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

المحور الأول: إضعاف الهوية الوطنية

يكاد ينطبق على اليمن مقولة ابن خلدون " إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها دولة" إذا ما نظرنا إلى طبيعة الدولة التي تشكلت منذ بداية الستينات، التي تعد نتاجًا لمجتمع يتسم بتركيب اجتماعي يغلب عليه الطابع القبلي، المحكوم بالقيم العصبية التي تتضخم فيها الولاءات الدنيا ويضعف الولاء الوطني، ما اضعف من دور الدولة كمؤسسة اجتماعية تعبر عن المصالح العامة، بعد أن حولتها القوى التقليدية المشدودة بفعل الغريزة العصبية إلى جهاز يعبر عن مصالحها، الأمر الذي دفع المكونات المجتمعية للاحتماء بهوياتها الفرعية كردة فعل لغياب الهوية الوطنية الجامعة. لذلك كان مشروع دولة الوحدة في 1990 محاولة دمج هُويات في هوية واحدة، لخلق هوية جديدة تتجاوز الهويات المتعددة (الربيعي،2016، 85)، إلا أن ذلك المشروع فشل لأن الظروف التي أجبرت النخبة للدخول فيه بدأت تدير صراعها في المجتمع على أساس الوعي القبلي والمناطقي، وتعاملت مع السياسة بعقلية فككت المجتمع إلى تحالفات قبلية وطائفية.

لا شك أن أزمة الهوية الوطنية في اليمن، ليست مجرد خلل ثقافي أو اجتماعي، بل هي نتيجة مباشرة لتقاطع عوامل داخلية، وأخرى خارجية، خاصة التدخلات الإقليمية والدولية،

وفي مقدمتها التدخل السعودي، التي اولت سياستها الخارجية اهتمامًا خاصًا بالرموز القبلية كوسيلة للحفاظ على نفوذها. وخلال معظم فترات التاريخ اليمني استمالت الرياض المشايخ إلى صفها، ومنحتهم امتيازات مالية ضخمة وبشكل مباشر، بعيدًا عن مؤسسات الدولة. وفي إطار توسيع شبكة علاقاتها التقليدية، كثفت السعودية مؤخرًا من دعمها المالي والسياسي للرموز القبلية في حضرموت، وعقدت معهم سلسلة من الاجتماعات تمخض عنها مجلس حضرموت الوطني (دشيلة،2024، 7).

بناءً على ذلك نرى أن علاقة السعودية باليمن تجاوزت في معظم مراحلها التاريخية الجوانب المؤسسة الرسمية لتمتد إلى الجوانب غير الرسمية، الامر الذي ساهم في تكريس سلطات القبيلة وتقويض سلطات الدولة. وبفعل قوة هذه النخبة وهيمنتها على الدولة أصبح الفرد عاجزًا عن تحقيق مصالحه، إلا عبرها. وفي هذه الحالة نشأت وضعية معكوسة، تضخمت فيها الولاءات الدنيا وضعف الولاء الوطني (غلاب،2010أ،151). ما أدى إلى تراجع وانحسار الهوية الوطنية. مقابل عودة الهويات القاتلة بحسب تعبير امين معلوف (البكيري، 2017)، التي قادت إلى حالة من التمزق الحاد في النسيج الوطني.

المحور الثاني: تعميق الانقسامات المناطقية والطائفية

اعتادت السعودية في تعاملها مع اليمن أن تسلك مسارين مختلفين الأول مع الدولة، والثاني مع مراكز القوى المحلية. ويعد الأخير أيسر الطرق لتعظيم نفوذها السياسي في السلم والحرب. ضمن هذا المسار حرصت الرياض على دعم التيارات السلفية، وعلى الرغم من أن البلد عرف التعايش المذهبي، إلا أن الانقسام السياسي أدى إلى بروز النزعة الطائفية في الصراعات المحلية بدءا من حرب دماج. ومع تصاعد وتيرة الصراع منذ 2015 أخذ الخطاب السياسي والإعلامي للأطراف المتناحرة طابعًا طائفيًا، وبدورها لعبت القنوات السعودية دورًا رئيسيًا في تأجيج الكراهية بين اليمنيين من خلال تبنيها خطابًا تحريضيًا ضد جماعة الحوثي باعتبارهم أعداء أهل السنة في اليمن. وهو ما أحدث شروخًا عميقة في أوساط المجتمع اليمني الذي كان يُعرف بتسامحه الديني. وما فاقم من تلك الشروخ هو تطبيع اللغة الطائفية في البرامج التلفزيونية والإذاعية، وحتى الشارع أصبح يعج بنفس اللهجة (المسلمي، 2016).

كما عملت السعودية على تعميق الانقسامات الداخلية من خلال دعم أطراف متضادة في الساحة اليمنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور كيانات موازية للدولة. ووصل بها الأمر إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية لقبائل المهرة (غانم، 2022، 10). مما أدى إلى تشظ جغرافي، تجاوزت تداعياته الانقسام بين الشمال والجنوب، إلى الجنوب نفسه، وتعد دعوة حلف قبائل حضرموت يوم 12 فبراير 2025 إلى المطالبة بالحكم الذاتي أبرز حدث يؤكد مساعي الرياض إلى تقسيم البلد على أسس مناطقية.

ثالثًا: تداعيات النفوذ السعودي على الاقتصاد

يعاني الاقتصاد اليمني من هشاشة متراكمة تعود إلى عقود من السياسات الخاطئة، وهو ما أدى إلى حالة من التدهور الاقتصادي المتسارع، تزايدت حدته بشكل ملحوظ مع تصاعد وتيرة الصراع المسلح بين الفصائل المحلية، الذي توج بإعلان عاصفة الحزم في مارس 2015، والتي تحول معها النفوذ السعودي في اليمن من نفوذ غير مباشر إلى هيمنة مباشرة. حيث لم تكن تداعيات تلك الهيمنة محصورًا على الجوانب السياسية والاجتماعية فحسب، بل امتدت لتترك تداعيات عميقة على الاقتصاد على نحو يخدم المصالح السعودية، ويضعف من قدرة اليمن على بناء اقتصاد وطني متماسك. وتتمثل أهم تداعيات هذا النفوذ في الآتي:

المحور الأول: تقويض الموارد السيادية

تعد الموارد السيادية الركيزة الأساسية لاستقلال القرار الوطني واستدامة التنمية، غير أن هذه الموارد، التي يفترض أن تكون رافعة للازدهار والسيادة، قد تتحول بفعل غياب الإدارة الرشيدة والتدخلات الخارجية إلى أدوات ضغط. وهذا ما حدث في اليمن إذ تحولت مواردها إلى أداة ضغط لا عامل بناء، لأسباب ترجع في معظمها إلى طبيعة النخبة الحاكمة التي تعاملت مع الثروة الوطنية بعقلية الغنيمة، وحولت الصراع من الصراع على بناء الدولة إلى الصراع على الثروة والسلطة. إضافة إلى الأسباب المرتبطة بالتدخلات الخارجية، وعلى رأسها السعودية التي استخدمت شبكة نفوذها في تقويض موارد البلد.

منذ اكتشاف النفط اليمني في ثمانينات القرن الماضي، وجهت اتهامات للسعودية بمحاولتها عرقلة استفادة اليمن من النفط سواء عبر الضغط السياسي على الحكومة أم من خلال التأثير على شركات التنقيب، التي انسحب بعضها بعد حصولها على حقوق الاكتشاف، وكان آخرها توقف أعمال الحفر في منطقة الخسف بالجوف، بعد الإعلان عن حفر اول بئر غاز عام 2014 (جبلي، 2022، 30). وهناك من يتهمها بنهب نفط اليمن من خلال الحفر الأفقي في المناطق الحدودية، وحسب محطة "سكاي نيوز" فأن السعودية عرضت على اليمن أن تدفع لها 10 مليار دولار سنويًا مقابل منحها امتياز استخراج النفط لمدة خمسين عامًا، لكن طلبها قوبل بالرفض (قناة بلقيس،

نفط الحدود، 2022). في نفس السياق تراجعت نسبة الإنتاج السمكي إلى 30% عن ما كان قبل مارس 2015(يمن ايكو، 2021). كما فرضت الرياض عددًا من القيود على المنتجات الزراعية، وأغلقت المنافذ البرية أمامها، بعد أن كانت السعودية قبل 2015 سوقًا مفتوحًا للمنتجات اليمنية، وهو ما شكل ضربة قاسية للقطاع الزراعي وللاقتصاد اليمني ككل.

المحور الثاني: الإبقاء على اليمن كسوق استهلاكية

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الحيوية للنمو الاقتصادي، ومن خلالها تستطيع الدول تلبية احتياجاتها الداخلية، وتصدير فائض إنتاجها، وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي. ويمثل الميزان التجاري مؤشرًا رئيسيًا في قياس كفاءة الاقتصاد ودرجة اعتماده على الذات. إذ يشير الميزان التجاري المتوازن أو الفائض إلى متانة اقتصاد الدولة، في حين أن الميزان التجاري المختل لصالح الاستيراد يظهر هشاشة الاقتصاد. وفي السياق اليمني تشير بيانات التجارة الخارجية إلى اختلال الميزان التجاري لصالح الاقتصاد السعودي حيث بلغت نسبة الصادرات اليمنية إلى الواردات السعودية 14.8% خلال الفترة 2000- 2003(الجوفي، 2011، 19). ثم انخفضت هذه النسبة إلى 12.5% عام 2024 (وزراة الاقتصاد السعودي، 2025). ما يعكس عجزًا تجاريًا حادًا لصالح السعودية. هذا الخلل يعكس بوضوح تبعية اليمن شبه الكاملة للمنتجات السعودية، لا سيما بعد عام 2015، وتبرز هذه الفجوة في التبادل التجاري كدليل على الهيمنة السعودية، وإلى تحول اليمن إلى سوق استهلاكية للمنتج السعودي.

المحور الثالث: التأثير على سوق العمل والتحويلات المالية

تعد سوق العمل اليمنية شديدة الارتباط بالاقتصاد السعودي، حيث شكلت العمالة اليمنية في المملكة لعقود طويلة، أحد أبرز مصادر الدخل القومي من خلال التحويلات المالية. نظرًا لما تمثله المملكة من سوق عمل كبير يتطلب اعدادًا وافرة من الأيدي العاملة التي لا يشترط حصولها على مؤهلات عالية. لذلك استقبلت الرياض في العقود الخمسة الأخيرة موجات كبيرة من المهاجرين اليمنيين، لتشكل العمالة اليمنية في هذا البلد ما نسبته 80% من مجموع المغتربين اليمنيين في كل دول العالم (اليافعي، 2017، 3). لكن عادة ما استغلت السعودية هذه العمالة كأداة ضغط سياسي، وهو ما أثر سلبًا على الاقتصاد وسوق العمل اليمني.

لقد عانى اليمن بشكل كبير من الطرد الجماعي للمغتربين من السعودية، في أعقاب حرب الخليج عام 1990، تم طرد حوالي مليون يمني. وخلال الفترة 2012- 2013 تم ترحيل 200 ألف عامل. وفي 2017 غادر 40.000 (وضاح، وآخرون،2019، 23)، شخص الأراضي السعودية بسبب فرض قيود تنظيمية ضمن سياسة "سعودة الوظائف". ويبدو أن هذه السياسة استهدفت على نحو خاص أغلب المهن التي يعمل فيها اليمنيون(اليافعي،7). وهو ما شكل عبئًا كبيرًا على الاقتصاد اليمني وحرم مئات الآلاف من الأسر من مصدر الدخل الوحيد، وخلق نوعًا من الاختلال في سوق العمل الداخلي، إذ بات السوق مشبعًا بعاملين ذوي مهارات لا يمكن استيعابها في السوق اليمنية. إضافة إلى حرمان البلد من أهم مصدر للدخل القومي.

من هنا يمكنا القول إن استمرار تحكم السعودية في مصير ملايين العمال اليمنيين، دون وجود اتفاقيات رسمية تحميهم يجعل سوق العمل اليمنية رهينة لتغيرات السياسة السعودية، ويرسخ التبعية الاقتصادية، ويجعل البلد أكثر عرضة للضغوط. لذا فإن أي محاولة للتعافي الاقتصادي يجب أن تبدأ باستعادة القرار اليمني، والسعي لبناء قاعدة اقتصادية وإنتاجية مستقرة ومستقلة عن التأثيرات السعودية.

رابعًا: تداعيات النفوذ السعودي على ظاهرة الفساد

منذ ستينات القرن العشرين، مثل النفوذ السعودي عنصرًا مؤثرًا في تشكيل السياسة اليمنية، غير أن هذا النفوذ بلغ ذروته في السنوات الأخيرة، حيث أصبح أكثر عمقًا وهيمنة، تجاوز حدود التأثير السياسي، إلى إعادة انتاج الفساد في البلد، ليصبح أكثر تنظيمًا. ومعه لم يعد الفساد في اليمن سلوكًا فرديًا أو مؤسسيًا فقط، بل تحول إلى منظومة متكاملة تتداخل فيها المصالح السياسية والمالية للقوى المحلية، مع الأطماع والمصالح الاستراتيجية السعودية. بمعنى أن الفساد لم يعد حالة مرضية بالدولة اليمنية، بل أصبح أداة استراتيجية لإدارتها من الخارج. وتتمثل أهم تداعيات هذه الاستراتيجية في الآتي:

المحور الأول: ترسيخ ثقافة الفساد

الفساد في اليمن يمثل بنية مركبة ومعقدة تتكون من عدة إشكاليات، وكل إشكالية مرتبطة بعدد من الإشكاليات الأخرى يعاني منها المجتمع والدولة، لهذا لا يمكن فهم الفساد دون فهم الثقافة اليمنية بأبعادها المختلفة وتأثيرها على الدولة (غلاب، 2008ب، 152-153). في هذا السياق يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا يتعايش اليمني مع الفساد ويتسامح مع الفاسدين؟

لا شك أن فعل الفساد أخطر من الظاهرة نفسها، عندما يتحول إلى سلوك ثم إلى ثقافة اجتماعية وفعل مباح يمارس على نطاق واسع دون شعور بالذنب أو المحاسبة، لأن ذلك يخلق بيئة ثقافية تبرر الفعل وتفرغه من دلالته الأخلاقية والقانونية. وهو ما يسمح للفساد بإعادة إنتاج نفسه عبر

مؤسسات الدولة والمجتمع. وفي السياق اليمني لقد بدأ الفساد يأخذ طابعًا وظيفيًا منذ تأسيس الجمهورية عقب ثورة 1962، حيث استخدم كأداة لضبط التحالفات وتثبيت مصالح النخب الجديدة. وفي ظل سيادة الثقافة الاجتماعية القائمة على الروابط الأولية، تمكنت شبكة التحالفات من توظيف الدولة لخدمة مصالحها، وهو ما أدى إلى ظهور طبقة نافذة تعتمد على الولاءات الدنيا للحصول على مكاسب مادية أو معنوية.

بعد حرب 1994 تعمقت المشكلة أكثر، حيث تم إعادة بناء الدولة على أسس مصلحية وزبائنية، مما جعل الدولة مرتهنة للوعي القبلي، الذي يرى الدولة محلاً للغنيمة. وفي ظل ضعف الدولة وتماهي السلطة مع الفساد، انعكس ذلك الوضع على السلوك العام، ليصبح سلوكًا مألوفًا عند التعامل مع مؤسسات الدولة، وتحول بفعل ذلك الوعي إلى ثقافة تحظى بقبول مجتمعي. وفي ظل هذه الثقافة فإن الفاسد لا يواجه بالنبذ الاجتماعي، بل بالاحترام والتقدير، وقد يصبح أنموذجًا وقدوة للشخصية الناجحة.

لقد أدركت السعودية فاعلية الفساد في اختراق اليمن، فبادرت منذ وقت مبكر بدعم الفاعلين من غير الدولة، قبل أن تخترقها بعد المصالحة الوطنية في 1970، ومن ثم عملت على إنشاء اللجنة الخاصة، التي بدورها استخدمت المال لضمان ولاء السياسيين والمشايخ والعسكر. وبعد 2015، اتسع نشاط هذه اللجنة فاحتوت بأموالها العديد من الإعلاميين والأكاديميين إلى جانب الحكومة المعترف بها دوليًا. وتتمثل خطورة التدخل السعودي ليس في استخدام الفساد في إدارة علاقاته مع اليمن فقط، بل إنه أنتج ثقافة عامة تعتبر التعاطي مع الفساد أو بالأصح مع الأموال القادمة من المملكة أمرًا طبيعيًا، إلى درجة أن البعض اعترف بانه يتلقى مخصصات شهرية، ولا تكمن المشكلة هنا، بل في أن الوعي الجمعي بات ينظر إلى النزاهة على أنها سذاجة.

المحور الثاني: تكريس شبكات الفساد

تشكلت شبكات الفساد في اليمن ضمن السياق التاريخي لنشوء الدولة الحديثة، حيث شهدت البلد عقودًا طويلة من الاستحواذ على الدولة ومقدراتها. ففي الشطر الشمالي عمد أئمة الفساد على إقامة نظام حكم قمعي يلبي أهداف ومصالح الأسرة الحاكمة. ومع انتهاء هيمنة حكم الأسرة في الشمال، والغطرسة الاستعمارية في الجنوب، انتقلت السلطة إلى أيادي المناهضون لفساد الأئمة وظلم الاستعمار، ومعه انتقلت دائرة الفساد من يد الفرد إلى يد الجماعة. وبعد الوحدة ظهر الفساد بحلة جديدة، لأسباب معظمها سياسية، ما أدى إلى اتساع دائرة الفساد بشكل غير مألوف. وتفاقمت المشكلة بشكل أكبر بعد حرب صيف 1994، حيث برزت أقلية من المنتفعين، تمكنت بفعل تحالفاتها المشبوهة، من اقتناص الدولة، التي لم تكن بوجودها الورقي، سوى وزارات لخدمة مصالح الحاكم وشبكة التحالفات التي خرجت فيما بعد من تحت عباءته.

بعد الربيع دخلت البلد فصلاً جديدًا من فصول الفساد. كانت حصيلته شبكات متعددة من المنتفعين، التي تغذت وترعرعت على أرواح ودماء اليمنيين. وساهمت التمويلات الضخمة التي تلقتها القوى المحلية من قبل الفاعلين الإقليميين بعد 2015 في إيجاد واقع أكثر انقسامًا وتعددًا ليس على مستوى الاطراف الرئيسية في الصراع فحسب، بل على مستوى الحكومة المعترف بها دوليًا، حيث ساهمت تلك الأموال في تمزيق السلطة، مما أدى إلى تكريس شبكات الفساد، وهيئت الفرصة لترسيخ اقتصاد طفيلي تديره قوى الحرب وشبكاتها، يتغذى بفعل التدخل الخارجي، وأيضًا على اقتصاد الحرب. فظهرت نخبة جديدة من الأثرياء، التي صعدت على أكتاف دول التحالف العربي، إلى جانب نخبة من رجال الأعمال والشخصيات النافذة التي حققت ثروات طائلة، وتحتل مأرب رأس قائمة المدن التي برزت فيها النخب التجارية الطارئة على المشهد اليمني (اقتصاد الحرب، 2022، 14).

وعليه، يمكن القول إن تعدد شبكات الفساد ما هو إلا انعكاسًا لاستمرار الدعم المالي والسياسي لدول التحالف بقيادة السعودية، التي ساعدت على خلق طبقة من الوكلاء المحليين ذوي الامتيازات الخاصة، الذين أصبحوا يشكلون ما يشبه "نخبة ظل" تسيطر على موارد الدولة خارج الأطر القانونية.

المحور الثالث: تفاقم ظاهرة الاقتصاد الأسود

الاقتصاد الأسود هو ذلك الاقتصاد الذي يندرج تحته جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة أو غير المشروعة، التي لا يتم تسجيلها في الحسابات الرسمية للدخل القومي، ولا تخضع للضرائب أو الرسوم. وهذه الظاهرة متجذرة في اليمن بفعل ضعف الدولة وغياب الشفافية. وقد تسارعت وتيرتها بصورة غير مسبوقة خلال العقود الأخيرة، خاصة مع تصاعد التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي.

مثّل التدخل السعودي أحد العوامل المحورية في تشكيل البنية الاقتصادية لليمن، لاسيما من خلال دعم الفواعل المحلية، والتأثير على إدارة الموارد، وخلق بيئة موازية للاقتصاد الرسمي، ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر على تفاقم الاقتصاد الأسود. وشكلت الحرب المعلنة من قبل الرياض في 2015، الانعطافة الحاسمة في تكريس اقتصاد الظل كاقتصاد موازٍ خارج سلطة الدولة. حيث ساهمت الحرب في تفكيك السلطة المركزية، وتعدد الفاعلين المحليين، والتي بدورها

ساهمت في خلق بيئة خصبة لازدهار الاقتصاد الأسود، إذ أصبحت كثير من المناطق خاضعة لسلطات غير رسمية تمول نفسها وتحافظ على بقاءها من خلال هذا النوع من الاقتصاد. كما ساعد الواقع المتشظي على تنامي اعمال التهريب وتجارة السلاح، والنفط الذي يعد أحد أعمدة الاقتصاد الأسود في الوقت الراهن. كما أدى اعتماد الحكومة المعترف بها دوليًا على التحويلات والمساعدات السعودية، إلى تحويل الاقتصاد إلى ريع سياسي، وفي ظل انعدام الرقابة، تحولت معظم القوى المرتبطة بها، إلى ممارسة التجارة خارج إطار القانون.

في هذا السياق، كشف تقرير صحفي عن تشكل طبقة ثرية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، التي تحرص على استمرارية الحرب وإبقاء وضع اللا دولة، لأن ذلك الوضع يعد مصدرًا رئيسي لتكوين الثروة، وتعمل بكل هواميرها، وعبر أذرعها في الداخل والخارج، على افشال إي جهد، من شأنه التوصل إلى تسوية سياسية، وتنشط هذه الكائنات في التلاعب بأسعار الوقود، والمضاربة بأسعار العملات وتهريبها، وغسيل الأموال، والمتاجرة في العقارات، واستيراد كميات لا حصر لها من المواد، دون خضوعها للاستقطاعات الضريبية، ناهيك عن تجارة السلاح، التي تعد الأكثر ازدهارًا (عطيري، 2023). وهذا ينذر بآثار كارثية على مستقبل الدولة اليمنية، يتمثل أبرزها في استمرار تآكل الإيرادات العامة، وتضخم نفوذ شبكات المصالح.

النتائج:

-أثبتت الدراسة أن الفساد ليس مجرد خلل داخلي بالنسبة للدول، بل أحد الأدوات التي يعتمد عليها الفاعلون الدوليون أو الاقليميون لتحقيق مصالحهم الجيوستراتيجية على حساب سيادة الدول الأخرى.

-أوضحت الدراسة أن اليمن ضحية للأطماع السعودية، وأن الفساد ليس مجرد ظاهرة نابعة من ضعف الدولة اليمنية، بل نتاج إرث ثقيل من الهيمنة السعودية.

-تؤكد الدراسة أن الفساد لم يكن عرضًا ثانويًا في العلاقة اليمنية -السعودية، بل أداة لتطويع النخب المحلية وضمان استمرار النفوذ.

-تواطؤ القوى المحلية مع مشاريع الفساد مقابل امتيازات شخصية، أدى إلى إبقاء اليمن في حالة من الضعف والتبعية. وهذه الحالة لم تكن وليدة اللحظة، بل ثمرة لعلاقة تاريخية مشبوهة بين الرياض والقوى المحلية.

-لم يكن النفوذ السعودي مجرد فعل سياسي عابر، بل عملية ممنهجة ومستمرة، أفضت إلى تقويض الدولة ومصادرة القرار السياسي، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وتعميق الانقسامات الجهوية والمذهبية، وتعطيل الاقتصاد، وتكريس الفساد.

والتوصيات:

- تحصين القرار الوطني من التأثير الخارجي، من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يساعدها على إبعادها عن شبكات النفوذ العابر للحدود، ويمكنها من اتخاذ قرارات مستقلة.

- إنشاء مركز وطني لمتابعة التدخلات الخارجية غير المشروعة. يتولى رصد وتوثيق وتحليل آليات التدخل غير المشروعة، وتقديم تقارير دورية للسلطة التشريعية، والرأي العام المحلي.

- تفعيل المنظومة القانونية المتعلقة بمحاربة الفساد، فضلاً عن ضرورة القيام بالتعديلات اللازمة للنصوص الدستورية والقانونية التي تمنح الحصانات لموظفي السلطة العليا بهدف تمكين الجهات المختصة من التحقيق والمساءلة في جرائم الفساد.

- دعم الإعلام المهني، وتمكينه من تتبع شبكات الفساد، من خلال توفير الحماية القانونية للصحافة والصحفيين الاستقصائيين.

- تكوين وعي عام بخطورة اختراق الدولة عبر أدوات الفساد، من خلال إدماج مفهوم الفساد والفساد الجيوسياسي في البرامج التعليمية والثقافية.

قائمة المراجع:

- احمد، وضاح وآخرون (2019)، القوى العاملة المغتربة تحت التهديد، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

-باسويد، سالم (2020) أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال المدة 1990- 2018، مجلس الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (33)، المجلد (7)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن.

-بقدي، كريمة (2012)، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية.

- بوزيدي، عدنان (2018)، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس، مركز المدار للأبحاث والدراسات، الجزائر.

- برابح وقوي، حمزة وبوحنية (2021)، الدولة الفاشلة في ليبيا واليمن وتداعياتها على الأمن في المنطقة العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2021.

-البكيري، نبيل (2015)، العلاقات اليمنية السعودية مسارات الماضي ورهانات المستقبل، مجلة رؤية تركية، العدد 15.

- البرهاوي، رعد (2016) النظام السياسي في اليمن من الإمام يحيى حميد الدين إلى الرئيس عبدربه منصور هادي 1918-2014، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- جويس، جريجري (1993) العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل " الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية"، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى.
- جبلي، علي (2022)، مراكز الطاقة في اليمن وجغرافيا الصراع: دراسة في الأبعاد والتحديات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية.
- الجوفي، هارون (2011)، التبادل التجاري بين اليمن والسعودية وسبل مواجهة معوقاته، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة تعز، المجلد 2، العدد 11.
- حلواني، أحمد، وآخرون (2019) حالة الأمة العربية 2015-2016، العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط الأولى، بيروت).
- الخضري، أنور (2024)، التدخلات الخارجية في اليمن: خلال ستين عامًا – المظاهر والدوافع والمآلات، زقاق الكتب للنشر والتوزيع، إسطنبول، الطبعة الأولى.
- دشيلة، عادل (2024)، نحو الشرق: دراسة في تحولات العلاقة السعودية مع القبائل اليمنية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- دي جونسن، غريغوري (2021)، الجهات الفاعلة الأجنبية في اليمن: التاريخ والسياسية والمستقبل، مركز صنعاء للدراسات.
- الدغشي، أحمد (2014) السلفية في اليمن: مدارسها الفكرية ومرجعياتها العقائدية وتحالفاتها السياسية، مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الأولى.
- ردمان، حسام (2022)، ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار: دور السعودية في جنوب اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- الرازي، محمد (1983)، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، الطبعة الأولى.
- سالم، بول (2006) دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بالتعاون مع البنك الدولي.
- السن، عادل (2009)، مكافحة أعمال الرشوة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية " أعمال المؤتمرات"، القاهرة.
- شمسان، عبد الباقي، وآخرون (2021) اليمن صراع المصالح وفرص استعادة الدولة والسلام 2011- 2020، الفرات للنشر.
- الشرجبي، عادل (2011)، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة اليمن، محرر في أزمة الدولة في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- صايغ، يوسف (1992)، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- ضيف الله، فؤاد (2021)، السلفيون في اليمن وتحديات الحرب، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، تقييم حالة: وحدة التحليل السياسي.
- طنين، أسامة (2023) السياسة السعودية تجاه اليمن بين الثورة والعاصفة، مركز المخا للدراسات، الطبعة الأولى.
-عبد الحي، أحمد (2018)ظاهرة التبعية: أصولها أبعادها مآلاتها، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمي، جامعة الإسكندرية العدد2، المجلد 55
- عطية، شعبان، وآخرون (2004)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة.
- العبدلي، محمد (2023)، أثر العوامل الاقتصادية على العلاقات الدولية: اليمن نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- العجي، أكرم (2020) الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة: حالة الجهاز الحكومي اليمني، المركز الديمقراطي العربي، برلين المانيا، الطبعة الأولى.
- العرقان، عبد الرحيم (2022)، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 20، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- غانم، عبد الكريم (2022) تأثير التدخل العسكري السعودي على المعايير الاجتماعية في المهرة، مركز صنعاء للدراسات.
- غلاب، نجيب (2010)، لاهوت النخب القبلية: تقديس الشيخ ولعن الدولة، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى.
-غلاب، نجيب (2008)، المعرضة والحكم في اليمن، مؤسسة 14 أكتوبر، عدن، الطبعة الأولى.
- فريق الباحثين الاقتصاديين (2021)، اقتصاد الحرب والأثرياء الجدد، التقرير الاقتصادي اليمني، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تعز.
- ليمام، محمد (2011)، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- مجاهدي، أحمد (2020)، بعنوان: التدخل الخارجي وأثره على استقرار الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة التدخل السعودي في اليمن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد التاسع، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

- المزوغي، وسيم (2020)، فعالية السياسية الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية (2011-2020)، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 25، المجلد 4، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- مسعد، محيي (2012) المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي، المكتبة الجامعي الحديث، الطبعة الأولى.
- هيل، جيني، و نونمان، جيرد (2011) اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية، مؤسسة تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
-هيكل، محمد (2003)، المقالات اليابانية، دار الشروق، الطبعة السادسة، القاهرة.
-اليافعي، أمين (2017) عاصفة الترحيل: العمالة اليمنية في السعودية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

المراجع الالكترونية:

- الإرياني، عبد الغني (2021)، كيف خرجت العلاقات اليمنية السعودية عن مسار حسن الجوار، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول 2025/4/4:
https://sanaacenter.org/ar/publictions-all/analysis-ar/16131
- البكيري، نبيل (2017)، اليمن وصراع الهويات المأزومة، شبكة الجزيرة، مقالات عربية، تاريخ الاطلاع 4/9/ 2025
https://www.aljazeera.net/opinions/2017/3/31/
-المسلمي، فارع (2016) السياسية تصعد الطائفية في اليمن، مركز صنعاء للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2025/4/12
https://sanaacenter.org/ar/yemen -in-crisis- ar/421

- المسلمي، فارع (2015) الرياض وإخوان اليمن: العودة إلى ضبط المصنع، مركز مالكوم كير- كارنيغي، تاريخ الاطلاع 2025/3/25:
https://carnegieeendowment.org/posts/2015/08/riyadh-and-thw-yemen-brotherhood-back-to-fatory-reset?lang=ar
- المحوري، عبدالعزيز(2024)، الفساد السياسي وتأثيره على مؤسسات الدولة في اليمن، تاريخ الدخول 2025/6/20.
https:/drive.com/file/d/1xgcdb36mAt302Jt0Wxxbpf9skbz3ujx/view
- آليات التأثير السعودي في اليمن (2012)، تاريخ الدخول 2024/12/18 .
https://muntada.sawalaummah.com/shwthread.PhP?19572
-صحيفة اليوم الثامن (2018)، ما مصير اللجنة السعودية الخاصة باليمن، تقارير وتحليلات، تاريخ الدخول، 2024/12/18.
https://alyoum8.net/posts/31283

- صحيفة الاستقلال، دراسة تركية ترصد تأثير " الوهابية السعودية" على القوقاز وآسيا الوسطى، قسم الترجمة، تاريخ الاطلاع: 25/ 3/ 2025.
https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1662193414
-شبكة الجزيرة، الأخبار (2000)، مجلس التنسيق السعودي اليمني يستأنف اجتماعات، تاريخ الاطلاع 2024/12/24
https://www.aljazeera.net/news/2000/12/211/
-عطيري، هشام (2023)، خلال ثماني سنوات.. كيف ازداد عدد الأثرياء بطرق غير شرعية في الجنوب، صحيفة الأيام، عدن-https://www.alayyam.jnfo/news/9h92s1zu-szrygz-5350xd
-عبد الحي، وليد (2019)، فخ المساعدات الاقتصادية والثمن السياسي، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات
https://www.masarat.ps/article/5156/
- قائد، عبد السلام (2025)، الودائع المالية السعودية مسكنات عاجزة أمام تدهور العملة اليمنية، تقارير، قناة بلقيس الفضائية، تاريخ الاطلاع 2025 /3/22 https://belqees.net/reportse/
- قناة بلقيس (2022)، نفط الحدود: القاتل الصامت في العلاقات اليمنية السعودية، تقارير، تاريخ الاطلاع: 2025/4/13
https://belqees.net/reports/
- مركز الاتحاد للأخبار (2012)، مؤتمر المانحين يتعهد بدعم اليمن ب 6.4 مليار دولار. تاريخ الدخول: 2024/12/24.
https://www.alethad.ae/article/85788/2012/
- ناجي، أحمد (2022) ، النهج السعودي المزدوج حيال السلفيين، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط.
https://carnegieendowment.org/posts/2022/09/saudi-arabias-split-image-approash-to-salafism?lang=ar
-وهبان، أحمد (2016)، النظرية الواقعية وتحليل السياسية الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر، دراسة تقويمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم الاجتماعية.
https://:esalexu.jornals.ekb.eg/article_109452.html
-وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (2025)، الجمهورية اليمنية، بيانات السعودية، تاريخ الاطلاع 2025/4/14
https://datasaudi.sa/ar/bilateral/republic-of-yemen
- يمن ايكو (2021)، الثروة السمكية في اليمن: بين فساد النظام السابق ونهب وتدمير التحالف
تاريخ الدخول 2025/4/13 https://yemeneco.org /archives/30157